



مركز البحوث
الاستراتيجية

مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

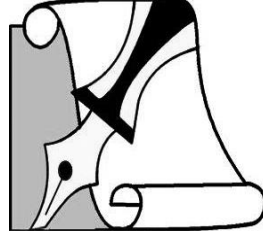
التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net

Email: baheth@bahethcenter.net

bahethcenter@hotmail.com



**باحث للدراسات
اللسطينية والاسراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ – إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ – الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ – بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ – إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

تردح الساحة الفلسطينية بجملة من الأحداث تعددت بكل الإتجاهات من عودة الحراك لمسار التسوية والزيارات التي قام بها بعض الزعماء العرب للولايات المتحدة، وفي الإنتظار زيارة الرئيس عباس إلى الحديث عن بلورة توجهه بعقد مؤتمر إقليمي للسلام يشكّل مدخلاً لاستئناف المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين والعدو الصهيوني إلى إعلان العدو عن نيّته بناء مستوطنة جديدة بديلة لتفكيك مستوطنة عمونا الشهر الماضي، وهي الأولى التي يُعلن عن بناءها منذ قرابة عشرين عاماً، وهو القرار الذي ندّد به أغلبية العالم، بينما أعلن الرئيس الأمريكي عن تفهمه لقرار حكومة العدو بإنشاء تلك المستوطنة، إلى الحديث بأنّ حكومة الاحتلال باتت قريبة من الوصول للشكل النهائي للمخطّط الاستيطاني الذي وضعته عام ١٩٧٩، والقاضي بإسكان مليون مستوطن بالضفة الغربية ومدينة القدس المحتلتين حتى عام ٢٠٢٠. وهو المخطّط الاستيطاني الذي يقوم عبره العدو برسم المعالم الرئيسة لخطة تقسيم الضفة الغربية، فكل مستوطنة جديدة تكون جزءاً من الخطة، للوصول في المحصلة النهائية لعملية الفصل في الضفة الغربية.

مروراً بعودة سياسة الاعتقالات التي ينفّذها العدو ضدّ قادة المقاومة الفلسطينية والتي كان آخرها اغتيال الأسير المحرّر مازن فقهاء، وإعلان الأسرى في سجون الاحتلال نيّتهم إعلان إضراب مفتوح ابتداءً من ١٧-٤-٢٠١٧، للمطالبة بتحسين ظروف الاعتقال، واسترداد مكاسب الحركة الأسيرة والتي كانت سلطات السجون الإسرائيلية قد أعادت انتزاعها خلال السنوات الماضية، إلى تصاعد التصريحات التي يُدلي بها قادة العدو حول خطورة الأوضاع الأمنية على حدود قطاع غزة، والحديث عن غزّة بأنها قنبلة موقوتة، وأنّ الإنفجار قادم وأنّ الحرب مع غزّة حتمية بسبب تنامي قوّة المقاومة العسكرية... مع الإشارة إلى امتداح قادة العدو للتنسيق المنى مع العرب والفلسطينيين، وتأكيد بعضهم على أهمية وضرورة استمرار التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية .

إلى إعلان الحكومة الفلسطينية تخفيض رواتب موظّفي قطاع غزة، وما استجلبه من تنديد فصائلي وشعبي واندلاع مظاهرات مندّدة بالرئيس عباس وحكومة رام الله، وما تلاه من تأكيد عباس على عدم التراجع عن القرارات، ليتّضح أنّ ذلك جاء في إطار توجهه ضاغط على غزّة بسبب قيام حماس بتشكيل إدارة لقطاع غزة في ظل غياب حكومة رام الله عن دورها في قطاع غزة، وهو ما استدعى إرسال وفد من اللجنة المركزية لحركة فتح إلى قطاع غزة للحوار مع حركة حماس حول تشكيل حكومة وحدة وطنيّة وإنهاء اللجنة الإدارية لإدارة غزة والتي شكّلتها حركة حماس في القطاع.

ولإبلاغ حماس بخارطة طريق أعدّها الرئيس عباس لتكون في مجملها رزمة واحدة لانطلاق قطار المصالحة، التي رشح في إطارها بأن مبادرة قطرية قد طُرحت مؤخراً على فتح وحماس لانطلاق المصالحة وأن الطرفين وافقا على تلك المبادرة.

ويرى المراقبون أنّ القرار هو جزء من التحضير الفلسطيني لزيارة عباس لواشنطن، ولمرحلة انطلاق المؤتمر الإقليمي، وتقديم إشارات الإلتزام بمطالب المبعوث الأمريكي التي وضعها على طاولة عباس خلال جولته في المنطقة، ولقاءه الرئيس عباس في رام الله. ويرى المراقبون أنّ غزة أمام عدّة خيارات، يتمثّل الخيار الأول في بقاء الأمر على ما هو عليه في القطاع دون تقدّم في ملفيّ حكومة الوحدة الوطنية ورواتب الموظفين، وأن تبقى حماس بكيئونها في قطاع غزة، وتعمل تحت إطار السلطة الفلسطينية، فهي منذ الانقسام تعمل تحت هذا الشعار، وهذا الخيار الأكثر احتمالاً، نظراً لصعوبة إنهاء الانقسام واستمرار تباين الآراء بين الضفة الغربية وغزة.

أو الاندماج والمصالحة بين فتح وحماس وهو احتمال ضعيف، فيما الثالث يتمثّل في إعلان غزة إمارة إسلامية وهو الأمر المستبعد أيضاً نظراً لأن الرؤية الجديدة لحماس ترفض ذلك.

أو احتمال الاندماج والمصالحة الفلسطينية، وهو احتمال غير كبير لأنه يحتاج إلى مقومات غير متوفرة، والمعطيات الإقليمية غير متوفرة أيضاً، كما أنّ إسرائيل تحول دون تطبيقه.

إلى استمرار الحديث عن مفاوضات وتحضيرات سرية لانطلاق المفاوضات وجهود مكثفة عربياً ودولياً لمنع انهيار الجهود لجمع الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي في مفاوضات برعاية إقليمية وأمريكية تهدف إلى إنهاء الملف الفلسطيني بشكل أو بآخر، وتغطية أي موقف فلسطيني تنازلي برعاية عربية لأن القضية لم تعد تشكّل أولوية لجميع الأطراف المعنية وما يعني تلك الأطراف هو التوجّه العدائي ضد الجمهورية الإسلامية والمقاومة، والقضية الفلسطينية هنا تعنيهم بقدر ما تخدم تلك الإستراتيجية، فهي تصبح هنا حالة لا بدّ من إغلاقها ليُصار إلى عدم التشويش على الحلف الإقليمي (الناطو الإقليمي)، وما يسبقه من مسار تطبيعي علني ورفع للحرّج الذي يمكن أن ينشأ عند البعض بسبب الجرح الفلسطيني المفتوح، وفي كل الأحوال إنّ أي حلّ لن يرقى إلى مستوى تحقيق الحدّ الأدنى المطلوب فلسطينياً، وربما سيكون الحلّ طويل الأجل أي الذي يُنفذ خلال فترة زمنية طويلة أو متوسطة مع ترك بعض القضايا قيد التفاوض لآجال مفتوحة، خياراً لاستيعاب الطرف الفلسطيني وإخراجه من الحرّج الناجم عن تنازلات

فاضحة، عدا عن قدرة العدو على التملّص من أي التزامات كالمعتاد حيث يمرّر الحل الاقليمي ويقطف ثمراته من تطبيع وعلاقات ودور مركزي في الحلف الاقليمي، ومع الوقت يفرغ الإتفاق من أي محتوى من شأنه أن يفرض إستحقاقات لا يرضاها العدو ويتخلّص منها غير فرض الأمر الواقع.

نحو إضراب كبير للأسرى

يتحضّر الأسرى الفلسطينيون في سجون الإحتلال للبدء في إضرابٍ واسعٍ في ١٧-٤-٢٠١٧ .

أسرى حركة "فتح" يعدّون لإضراب مفتوح عن الطعام في السجون بقيادة عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح" الأسير مروان البرغوثي، وقال رئيس نادي الأسير قدورة فارس، إن أسرى "فتح" الذين يشكّلون ٦٥% من الأسرى البالغ عددهم ٧,٠٠٠ أسير، عقدوا العزم على خوض إضراب مفتوح عن الطعام حتى تلبية مطالبهم الإنسانية.

وناشد جميع الأسرى الانضمام إلى هذا الإضراب الذي وصفه بأنّه "تاريخي" و"مفصلي" في حياة الحركة الأسيرة. وأكد أنّ مطالب الأسرى إنسانية وعادلة وتتمثّل في "تركيب هواتف عموميّة للأسرى بالسجون للتواصل الاجتماعي والإنساني مع عائلاتهم، وإعادة الزيارة الثانية شهرياً والتي تمّ إيقافها من قبل الصليب الأحمر منذ أكثر من عام، ووقف سياسة المنع الأمني للمئات من عائلات الأسرى من زيارة أبنائهم، وزيادة مدّة الزيارة، وإدخال الأطفال القاصرين للزيارة من دون حواجز، وإنهاء ملف الأسرى المرضى بتقديم العلاج والفحوصات الطبيّة الدوريّة، والإفراج عن الحالات الصعبة، ووقف نقل المرضى في سيارة البوسطة، ووقف العزل الانفرادي والاعتقال الإداري، وإعادة التعليم للسجون وغيرها."

وأفادت هيئة شؤون الأسرى والمحررين أنّ أسرى سجن هداريم بكافة الفصائل قررت المشاركة في الإضراب الوطني الشامل، وسجن هداريم هو قسم للعزل الجماعي وهو القسم الوحيد في سجون الإحتلال الذي يوجد فيه أسرى من كافة الفصائل الفلسطينية من ذوي المؤبدات والأحكام العالية وعددهم ١٢٠ أسير يتوزعون على ٤٠ زنزانة بواقع ثلاثة اسرى في كلّ منها، ويتوزّع الأسرى على النحو التالي: ٦٥ فتح، ٢٧ حماس، ١٦ جهاد إسلامي، ٥ جبهة شعبية، ٣ جبهة ديمقراطية. ومن المقرر أن يستمرّ الإضراب المفتوح عن الطعام الذي يقوده مروان البرغوثي عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، حتى تحقيق مطالب

الأسرى، بالرغم من القرارات الإسرائيلية الهادفة لإفشاله، من خلال إقامة مشفى ميداني لعلاج المضربين، وعدم نقلهم للمشافي حال تردّي وضعهم الصحي.

عضو اللجنة المركزية لحركة فتح روجي فتوح، مفوض العلاقات الدوليّة في الحركة، دعا الأحزاب السياسيّة الدوليّة لتنظيم أنشطة داعمة للأسرى الفلسطينيين الذين قرروا خوض إضراب مفتوح عن الطعام بهدف تحقيق جملة من المطالب الإنسانية. وأرسل رسالة للأحزاب السياسيّة الصديقة للشعب الفلسطيني في العالم ولجان التضامن وجمعيات الصداقة، وممثلي الدول في المكاتب والقنصليات المعتمدة في فلسطين لدعم إضراب الأسرى الفلسطينيين الساعين لـ"الانتصار لكرامتهم ورفضاً للمعاناة والظلم الذي تمارسه مصلحة السجون الإسرائيلية"، مشيراً إلى ما يتعرّض له الأسرى من "إجراءات عنصرية" تتنافى مع القانون الدولي الإنساني ومواثيق اتفاقيات جنيف، مؤكداً على "أهميّة وقوف الأصدقاء وأحرار العالم مع أسرانا البواسل الذين يتعرّضون لأبشع الأساليب اللاإنسانية والعنصرية من جانب سلطات السجون الإسرائيلية".

مركز أسرى فلسطين: اعتقال ١,٣٦٠ فلسطينياً منذ بداية عام ٢٠١٧

قال مركز أسرى فلسطين للدراسات، أنّ سلطات الاحتلال واصلت عمليات الاعتقالات اليومية، حيث رصد المركز ما يزيد عن (١,٣٦٠) حالة اعتقال لمواطنين فلسطينيين خلال الربع الأول من العام الحالي. والاعتقالات لم تستثن أياً من شرائح المجتمع الفلسطيني، حيث طالت (٢٢٥) طفلاً، و(٥٠) امرأة وفتاة قاصر، إضافةً إلى (٦) من نواب المجلس التشريعي الفلسطيني، و(٢٣) من المرضى بينهم معاقين، و(٣) من الأكاديميين ومحاضرين في الجامعات، والمئات من الأسرى المحررين، و(١٥) صحفي وإعلامي.

ذكرى يوم الارض

يشكّل "يوم الأرض" (٣٠ آذار ١٩٧٦) محطة نضاليّة مهمّة في تاريخ مقاومة وصمود الشعب الفلسطيني للمحافظة على حقّه في أرضه، ولأنّه شكّل تنويجاً لمسار معركة طويلة للفلسطينيين داخل كيان العدو الذين استمرّ بقائهم داخل فلسطين يدافعون عن الأرض، فكان يوم الأرض أول مناسبة منذ نشأة الكيان الصهيوني، التي استطاع فيها فلسطينيو الـ ٤٨، تجميع قواهم ورفع الصوت الرافض لنهب الأرض، وتسلّط وسيطرة أجهزة العدو الأمنيّة على حياتهم، والتحرّك عبر حشد الجماهير بشكلٍ واسعٍ.

ويشكّل "يوم الأرض" عنواناً لمواجهة سرقة الأرض والاستيطان والتهويد في كافة أنحاء فلسطين وفي اللجوء، حيث يعيش أولى ضحاياها، إضافة إلى التشريد، أصبح "يوم الأرض" محطة سنوية لتأكيد الهوية الفلسطينية ومشاركة الفلسطينيين في كل أماكن تواجدهم في فلسطين وخارجها للتأكيد على حقهم في أرض فلسطين وإبقاء القضية مفتوحة وراسخة في ذاكرة الأجيال الفلسطينية المتعاقبة، لأنّ فلسطين كلها ضحية الاستعمار والاستيطان والتهويد الصهيوني.

واليوم في ذكرى مرور ٤١ عاماً على "يوم الأرض"، لازالت الذكرى محطة اهتمام، رغم الانتشار الواسع للاستيطان وعمليات المصادرة للأراضي وهدم القرى والمنازل، التي يمارسها العدو في كافة أراضي فلسطين التاريخية، ورغم سيطرته على ما يقرب من ٨٠% منها، لازالت إرادة الجماهير الفلسطينية قادرة على مواصلة التصدي للاحتلال وممارسات أجهزته الأمنية ومستوطنيه في الجليل والنقب والمثلث، والضفة الغربية خاصة مناطق الأغوار والخليل والقدس ونابلس .

التعاون الامني بين السلطة والعدو

أكد اللواء ماجد فرج، رئيس جهاز مخابرات السلطة الفلسطينية بمرام الله، أنّ هناك تعاوناً بين جهاز الشاباك الإسرائيلي والسلطة الفلسطينية، لمنع أي عمل انتقامي فلسطيني ضدّ أهداف إسرائيلية، ردّاً على اغتيال الأسير المحرر الشهيد مازن فقها. وأضاف، أنّ الشاباك، جنباً إلى جنب مع قوات أمن السلطة، يعملون بشكلٍ جادٍ لمنع رد الفعل في الضفة الغربية، مضيفاً أنّه وفقاً لسياسة التنسيق الأمني، فإنّه لن يُسمح لأي أحد، كسر هذا التعاون مهما كان، وفق مجلة دير شبيغل الألمانية.

يُشار، إلى أنّ حركة حماس وجناحها العسكري كتائب القسام، هدّوا برداً قاسٍ على الاحتلال الإسرائيلي، الذي اغتال القائد القسامي، الأسير المحرر مازن فقها. وشكّلت عملية الاغتيال صدمة للشارع الغزي، وردّد المشاركون في تشييعه هتافات تُطالب المقاومة الفلسطينية بالردّ القاسي على الجريمة الإسرائيلية.

عمرو موسى: بعد سنوات طويلة من التفاوض حصل الفلسطينيون والعرب على صفر

أكد الأمين العام الأسبق للجامعة العربية عمرو موسى، خلال كلمته أمام معهد العالم العربي بباريس تحت عنوان "مستقبل المنطقة العربية في ظلّ الأوضاع الراهنة"، بمناسبة الذكرى الثانية والسبعين لتأسيس

الجامعة العربية، على أنّ المسار التفاوضي في القضية الفلسطينية استغرق سنوات طويلة، وانتهى إلى مكسب كامل لإسرائيل وخسارة كاملة للجانب العربي والفلسطيني، لأن التفاوض لم يكن جاداً وغير قائم على أسس سليمة.

وقال: "إنّ التفاوض يجب أن يستند إلى محدّدات واضحة وألاّ يستمر إلى الأبد، بل يجب تحديد مدّته، وأن تكون هناك مرجعيّة مثل انعقاد مجلس الأمن الدولي، ولا يصحّ إجراء المفاوضات تحت رعاية دولة واحدة، بل في إطار مجلس الأمن لأن الكثير من البلدان لها مصالح ومعنيّة بما يجري في الشرق الأوسط. وهناك ضرورة لأن يقرّر العرب مواقفهم من قضايا شديدة الحساسية ومنها احتمال اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل"، محذراً من الآثار السيئة للغاية لمثل هذا القرار، ومشدداً على الحاجة لتبنيّ طرح عربي مشترك.

وأوضح أن مصالحنا في حل القضية الفلسطينية وصيانة سوريا في حدودها دون الانتقاص منها والاستماع إلى رأي الناس هناك، والالتفات إلى المشاكل الكبرى الناجمة عن الإدارة السيئة للأزمة السورية.

اغتيال الأسير المحرر مازن فقهاء

نفذ العدو عمليّة اغتيال في غزة استهدفت الأسير المحرر مازن فقهاء، بأربع رصاصات من مسدس كاتم صوت، في مؤشّر إضافي إلى عودة العدو إلى سياسة الاغتيالات، خاصّة أنّ هذه العملية نفّذت بعد وقت قصيرٍ من تنفيذ عملية اغتيال باسل الأعرج في الضفة الغربية.

من جهته نفى الناطق باسم حماس في غزة حازم قاسم، ما تمّ تداوله حول تسلّل قتلة مازن فقهاء إلى قطاع غزة عبر البحر. وكانت وسائل إعلام عبريّة زعمت في تقديراتها أن قتلة الشهيد والأسير المحرر مازن فقهاء الجمعة الماضية تسلّوا عبر البحر للوصول إلى بيت الشهيد غرب مدينة غزة.

وادّعت أنّ منفّذي عملية الاغتيال جاؤوا عبر البحر وصولاً إلى حي تل الهوى حيث يسكن الشهيد الفقهاء، وبعد تنفيذ جريمتهم قاموا بجمع كافّة الأدلة من مخلفات الرصاصات الفارغة وأدلة أخرى كانت ستثبت للجميع من هي الجهة المسؤولة عن جريمة الاغتيال هذه.

وكان موقع "المجد الأمني" والمقرّب من كتائب القسام أشار في تقرير له أمس أنّ من نفذ عملية الاغتيال استغل أنّ الشهيد مازن هو الوحيد من مبعدي محرري صفقة وفاء الأحرار الذي لا يمشي بحراسة، ويسكن في مكانٍ متطرف وقريب من البحر.

تعديل وزارتي على حكومة الوفاق

كشفت مصادر فلسطينية رفيعة أنّ تعديلاً سيُطرح على الحكومة الفلسطينية في حال لم تلتزم حماس بخارطة الطريق المُعلّنة، وأشارت المصادر إلى أنّ رئيس الوزراء الدكتور رامي الحمد الله طلب إجراء تعديل على خمس وزارات في حكومته، من ضمنها الزراعة والثقافة والصحة.

وبحسب المصادر، فإنّ الوزارات المذكورة لا تعمل بالشكل المطلوب ويريد رئيس الوزراء تمثيين وضع حكومته لتقوم بواجباتها المطلوبة لخدمة المواطنين.

وذكرت المصادر ذاتها أنّ الرئيس أبلغ مفوض التعبئة والتنظيم في المحافظات الجنوبية "أبو ماهر حلس" بعدم الإساءة لحكومته أو التعرّض لها، مقدّماً خارطة طريق من خمسة بنود على أن يتمّ تنفيذها رزمة واحدة.

والبنود تتلخّص بالآتي: حل اللجنة الإدارية التي شكّلتها حماس مؤخراً في قطاع غزة، وتسليم المعابر والوزارات في قطاع غزة للحكومة وتمكينها من العمل في قطاع غزة، والالتزام ببنود المبادرة القطرية، والتي بعد الموافقة عليها والالتزام بها تنصّ على تشكيل حكومة وحدة وطنية، وإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية خلال ثلاثة أشهر، أمّا البند الأخير فيتعلّق بإلغاء كل القرارات التي اتخذتها كتلة تشريعي حماس في غزة بشكلٍ منفصل.

وفي حال وافقت حماس على البنود التي طرحها الرئيس كخارطة طريق، سيتمّ الإعلان فوراً عن تشكيل حكومة وحدة وطنية لتتسلّم الوزارات في القطاع.

وأشارت ذات المصادر إلى أنّ الرئيس اشترط تنفيذ البنود كلّها رزمة واحدة دون أي مفاوضات أو جولات كالسابق، وفي هذا الإطار تحرّك وفد من اللجنة المركزية إلى قطاع غزة لإجراء محادثات مع حماس والفصائل وإبلاغ حماس بخارطة الطريق التي وضعها الرئيس عباس.

أزمة رواتب موظفي قطاع غزة

كشفت عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، دلال سلامة عن أنّ الرئيس محمود عباس رفض بشكلٍ قاطعٍ خلال اجتماعه بأعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح، التراجع عن القرار الذي أوعز به لحكومة الوفاق الوطني ويقضي باقتطاع جزء من رواتب الموظفين الحكوميين في قطاع غزة. وإنّ القرار الذي اتُّخذ على مستوى الرئاسة الفلسطينية يرمي لاستعادة الوحدة وإلزام حركة حماس بالتراجع عن خطواتها وإجراءاتها في القطاع.

وفيما يتعلق بآليات عمل اللجنة التي تمّ الإعلان عنها عقب اجتماع المركزية، أكّدت على أنّ فكرة اللجنة برزت في ظلّ رفض الرئيس بشكلٍ قاطعٍ التراجع عن القرار الحكومي، وذلك في محاولة تخفيفية للقرار ودراسة بدائل أقل كلفة.

واللجنة ستجري اتصالاتها مع حماس في غزة حيث ستدعو الحركة لتعطيل الكيان الموازي عبر تشكيلها اللجنة الادارية للقطاع والتبعات التي نجمت عنها، وذلك لتحقيق التمكين الوزاري لحكومة الوفاق برئاسة رامي الحمدالله عبر تسليم الوزارات بما يكفل الخوض بحكومة وحدة وطنية وصولاً لمصالحة وطنية تقود لانتخابات شاملة.

وكانت الحكومة الفلسطينية قد أقرّت خصومات تراوحت ما بين ٣٠-٥٠% من قيمة الراتب، على رواتب موظفيها في غزة وعددهم ٥٦ ألف موظف، الأمر الذي أثار حفيظة الموظفين، وخرجوا في مظاهرات واعتصامات تنديداً بالقرار.

ويرى بعض المراقبين أنّ إجراء الخصومات من رواتب الموظفين والتي تشكّل ما نسبته حوالي ٣٠% من رواتبهم، قد تتبعه العديد من القرارات الصارمة تجاه قطاع غزة من قبل الحكومة، وأنّه يوحي بأن السلطة بدأت تتسحب من قطاع غزة بشكلٍ تدريجي، مشيرين إلى أنّ القرار يعزّز مبدأ الفصل بين الضفة وقطاع غزة. وأنّ الخصم بتلك الطريقة وبهذا التوقيت يحمل مغازي كبيرة، خاصّةً أنّه يتزامن مع تهديدات رئيس السلطة محمود عباس بأنّه سيردّ بخطوات غير مسبوقة على تشكيل اللجنة الإدارية العليا لإدارة قطاع غزة.

ويُتَوَقَّع أن يتبع ذلك الإجراءات التعسفي قرارات أكثر صرامةً تطال قطاع التعليم والصحة، وأجزاء أخرى من الرواتب، وأن يتمّ إحالة أعداد كبيرة من الموظفين أو جميعهم إلى التقاعد إجبارياً.

الشخصيات المستقلة: مبادرة لحل مشكلة رواتب موظفي غزة

تعرّض موقف حكومة رام الله من رواتب موظفي غزة لانتقادات واسعة من مختلف القوى، حتى من داخل حركة فتح، وخرجت مظاهرات واحتجاجات كبيرة في غزة وصولاً إلى رام الله مطالبةً بالتراجع عن ذلك القرار، وأعلن تجمّع الشخصيات الفلسطينية المستقلة في فلسطين والشتات عن مبادرة عاجلة لحلّ الأزمة الحالية الناتجة عن اقتطاع جزء من علاوات الموظفين في قطاع غزة.

وتنصّ بنود المبادرة كما يلي:

- 1) إعادة صرف رواتب موظفي قطاع غزة كاملة بدون أي اقتطاع بشهر أبريل ٢٠١٧.
- 2) استكمال إجراءات إعادة العلاوات المقطوعة من خلال قرض عاجل من البنوك الفلسطينية بدون فؤائد.
- 3) تشكيل لجنة وطنية من القوى والفصائل الوطنية والإسلامية والشخصيات المستقلة ووزراء حكومة التوافق برئاسة وزير المالية الفلسطيني لتأمين رواتب الموظفين في قطاع غزة والضفة الغربية ومخصصات الشؤون الاجتماعية حتى نهاية ٢٠١٧.
- 4) بدء اقتطاع نسبة ٩% ابتداء من شهر مايو ٢٠١٧ من جميع موظفي الحكومة المدنيين والعسكريين في قطاع غزة والضفة الغربية للتغلب على الأزمة المالية.
- 5) عدم اقتطاع أي شيء من مخصصات الشؤون الاجتماعية والجرحى والحالات الإنسانية في قطاع غزة والضفة الغربية.
- 6) البدء الفوري بحملة تقشّف في كل مؤسسات السلطة الفلسطينية للتغلب على الأزمة المالية.

7) يبدأ رئيس مجلس الوزراء الفلسطيني الدكتور رامي الحمدالله بجولة عربية وإسلامية لتفعيل شبكة الأمان العربية بالتنسيق مع جامعة الدول العربية.

8) تبدأ الفصائل والقوي الوطنية والإسلامية والشخصيات المستقلة واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بجولات عربية وإسلامية، لحشد الدعم للموازنة الفلسطينية بالتنسيق مع حكومة التوافق لحلول الموظفين التابعين للسلطة الفلسطينية وخصوصاً تفریغات ٢٠٠٥ وأنصاف ترقیات ودرجات موظفين قطاع غزة بالمثل مع موظفين الضفة الغربية.

9) يقوم الرئيس محمود عباس بالتوجهات بوفدٍ رئاسي لحشد الدعم الدولي من الأتحاد الأوروبي والحلفاء والأصدقاء بتفعيل دور السفارات والقنصليات الفلسطينية.

10) وضع آلية جديّة لإيجاد غطاء مالي لموظفي غزة لأن جميعهم أبناء شعبنا الفلسطيني الذين تمّ تعيينهم منذ ٢٠٠٧ مع ان تتحمل حركة حماس جزء من ميزانياتها وعلاقتها وفق مبدأ اللجنة الإدارية والقانونية التي وقّعنا عليها جميعاً في حوارات المصالحة بالقاهرة.

مبادرة قطرية لإنجاز ملف المصالحة بين حركتي فتح وحماس

ذكرت مصادر لصحيفة (العرب بوست) القطرية، أنّ هذه المبادرة نوقشت في اللقاءات التي جمعت وفدي الحركتين في بيروت قبل عدة أسابيع، في لقاء عُقد بمقر المدير العام لقوى الأمن العام اللبناني، اللواء عباس إبراهيم، وجرى الحديث عن آليات لتطبيقها.

وكشف عضو المجلس الثوري لحركة فتح، عبد الله عبد الله، أنّ هذه المبادرة قُدمت منذ ستة أشهر تقريباً في محاولة قطرية لتحريك ملف المصالحة، ولم يكن عليها ردّ من طرف حركة حماس، مبيّناً أنّ المبادرة تتمثّل في تشكيل حكومة وحدة وطنية وإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية.

وأشار إلى أنّ الرئيس عباس، أبلغ في لقاءاته الأخيرة مع القطريين موافقته على المبادرة. وذكر أنّ فتح سترسل وفداً ممثلاً عنها لزيارة قطاع غزة الأسبوع المقبل، للاجتماع بقيادة حماس لبحث ملف المصالحة، على قاعدة جميع الملفات المُتفق عليها ومن بينها هذه المبادرة.

وأوضح أنّ تشكيل حكومة الوحدة الوطنية التي ستبحثها اللجنة، هي إحدى البنود الموجودة في المبادرة.

وكشف مصدر قيادي في حركة حماس، أنّ الحركة أبلغت الجانب القطري الموافقة على المبادرة.

ووفقاً للقيادي في حركة فتح يحيى رباح، فإنّ أي مبادرة تركز على ثلاثة بنود تتضمنها المبادرة "تشكيل حكومة وحدة وطنية وإجراء انتخابات شاملة، إضافة لعقد دورة جديدة للمجلس الوطني"، مشيراً إلى أنّ عقد المجلس بصيغته الجديدة مرهون بتقدّم ملفات المصالحة الأولى.

وأضاف رباح، أنّ إعلان حماس، اعترافها بدولة فلسطينية على حدود عام ١٩٦٧م، قرّب المسافات السياسية بين الطرفين، وسيسهّل سبل الوصول إلى حلّ للأزمة.

وقالت الصحيفة: "إنّ المبادرة تتضمن كذلك رؤية وآليات مؤقتة لحلّ أزمة موظفي قطاع غزة."

رئيس الشاباك: التنسيق الأمني يسهم في أمن "إسرائيل"

قال رئيس جهاز الأمن العام السابق، يورام كوهن، إنه خلال لقاءاته مع قيادة الجهات الأمنية الفلسطينية، الأردنية، والمصرية، كان يتحدث معهم باللغة العربية، التي يجيدها بطلاقة، وهو الذي استقدمته الصهيونية مع عائلته من أفغانستان. وخلال مقابلة استثنائية مع موقع (NRG) اليميني- العبري تطرّق كوهن إلى مستوى العلاقات الذي ازداد مع مسؤولين بارزين في الدول العربية المجاورة، وقال أنه في السنوات الأخيرة تطوّرت العلاقات بيننا وبين كل الجهات القريبة منا. فهم مهنيون، وطنيون يتميّزون بفخر قومي تجاه بلادهم. إنهم لا يعملون من أجلنا، لا يعملون وفق تعليماتنا، بل يعمل كلٌّ منهم من أجل مصلحة بلاده. تزداد هذه العلاقة عند وجود مصالح أمنية مشتركة: عدو أو مشكلة مشتركة، وعندها يمكن توسيع العلاقة أو تعزيزها.

وأضاف: "لا يكون ذلك ممكناً في أحيان كثيرة بسبب الرأي العام، الحساسية الاستخباراتية، السياسية أو الدولية، وحتى بسبب علاقات هذه الدولة مع دول أخرى، ولكن التنسيق بيننا وبين جهات أمنية في دول تربطنا بها علاقة سلام جيّدة، متقدّمة، ينجح في إنقاذ حياة الكثيرين."

وأكد أنّ التعاون الأمني مع الجهات الفلسطينية "يساهم في أمن إسرائيل" فعلاً، والأفضلية النسبية التي يتمتع بها الفلسطينيون هي أنهم يتحدثون اللغة العبرية، ويعيشون بين السكان، وقادرون على الحصول على تعاون السكان المحليين أكثر، في الواقع، فإن ٧٠-٨٠% من إحباط العمليات ينجح بفضل عمل الشبابك والجيش.

وفي معرض رده على سؤال الموقع فيما إذا كان هناك احتمال للتوصل إلى ترتيبات سياسية في الوقت الراهن؟، ردّ قائلاً: "يُستحسن أن تتوصل إسرائيل إلى ترتيبات أمنية مع الفلسطينيين، وهذا هدف أسمى لـ"إسرائيل" من أجل جيلنا وجيل المستقبل."

ومع ذلك، يعتقد كوهين أنّ "الإسرائيليين" والعرب بعيدون جداً عن طريق التسوية الحقيقية بين الشعوب. "نحن بعيدون حتى إذا تحدث الزعماء، رؤساء المنظمات الأمنية، ورجال الأعمال بينهم، ما زال العنف يشهد، والأجيال المتورطة في العنف، والتحريض السائد في السلطة الفلسطينية، بما في ذلك في قيادة فتح، على أننا ما زلنا بعيدين جداً عن التوصل إلى تسوية."

عيران ليرمان: استقرار نظام السيسي قيمة استراتيجية لتل أبيب

رأى النائب السابق لرئيس مجلس الأمن القومي في الدولة العبرية، عيران ليرمان، أن استقرار النظام في مصر يشكل قيمة استراتيجية ذات أهمية قصوى لإسرائيل.

وقال إن على إسرائيل وحلفائها المسارعة بتقديم المساعدة لمصر في الصراع ضد "الإرهاب الإسلامي"، وحشد دعم واشنطن والمجتمع الدولي لمنع زعزعة الاستقرار هناك.

وحذّر من أن تؤدي التفجيرات التي استهدفت كنيسة في مصر اليوم وأسفرت عن مقتل وجرح العشرات، إلى زعزعة استقرار النظام المصري بقيادة عبد الفتاح السيسي.

وأفاد بأن التفجيرات "هدفت إلى زعزعة العلاقات مع الأقلية المسيحية، وضرب الإقتصاد المصري"، مؤكداً أنّ "الوضع في مصر ووضع الرئيس السيسي مقلق للغاية."

الاحتلال اقترب من الوصول لمخطّطه النهائي للضفة

أكدّ رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان الوزير وليد عساف، أنّ حكومة الاحتلال باتت قريبة من الوصول للشكل النهائي للمخطّط الاستيطاني الذي وضعته عام ١٩٧٩، والقاضي بإسكان مليون مستوطن بالضفة الغربية ومدينة القدس المحتلتين حتى عام ٢٠٢٠. وقال: "إنّ المخطّط الاستيطاني لا يقسم الضفة الغربية إلى كتونات معزولة عن بعضها فقط، بل يقسمها إلى مجموعة من الجزر الصغيرة المتناثرة والمعزولة عن بعضها. الاحتلال يقوم برسم المعالم الرئيسة لخطة تقسيم الضفة الغربية"، مبيّناً، أنّ كل مستوطنة جديدة ستكون جزءاً من الخطة، للوصول في المحصلة النهائية لعملية الفصل في الضفة.

وأشار إلى أنّ الاحتلال يسيطر على أكثر من ٤٥% من مساحة الضفة، منها ٩,٥% مساحة المستوطنات ومخطّطاتها الهيكلية، و١٨% سيطر عليها بوضع اليد بفعل أوامر عسكرية، ٢٤% من الأراضي أعلنها "أراضي دولة"، وأفاد أنّ سلطات الاحتلال هدمت ٢٣٠ منزلاً فلسطينياً منذ بداية العام الجاري، مبيّناً أنّ شهر يناير/ كانون الثاني الماضي سجّل أعلى نسبة هدم على مدار الـ٥٠ عاماً الماضية، حيث جرى هدم ١٤٥ منزلاً.

فلسطيني الخارج: تشكيل لجان تخصصية تنفيذية

أعلنت الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي لفلسطيني الخارج، في نهاية اجتماعات استمرت يومين في بيروت، اتخاذ عدّة قرارات لتفعيل دور المؤتمر، بما في ذلك تشكيل لجان تنفيذية في العديد من التخصصات.

وقال الأمين العام للمؤتمر، منير شفيق: "إنّ قرارات الأمانة العامة تضمنت تشكيل اللجان التنفيذية التابعة للمؤتمر في مختلف التخصصات."

وأوضح أنّ أبرز اللجان المشكلة، شؤون اللاجئين والعودة، وتعزيز الهوية والثقافة الوطنية، والتنمية الاقتصادية، ودعم المقاطعة، والقانونية، والإعلامية، والقدس ودعم صمود الداخل، ولجان أخرى ستنتشر تفاصيلها على الموقع الإلكتروني للمؤتمر.

كما قرّرت الأمانة العامة إطلاق كل من المبادرة الشبابية ورابطة المرأة الفلسطينية في الخارج وفقاً لما جاء في توصيات الورش خلال شهرين من تاريخه.

وأشار إلى مناقشة أوليّة للنظام الأساسي للمؤتمر ورُفعت إلى رئاسة الهيئة العامة، فيما أقرّ نظام عضوية المؤتمر ودعوة أبناء شعبنا للتسجيل لمن لم يسجل مسبقاً في عضويّته.

كما أعلن تشكيل لجنة لاستكمال أعضاء الهيئة العامة من أصحاب التخصصات والكفاءات مع مراعاة التوزيع الجغرافي وفئة الشباب.

وأكدت الأمانة العامة للمؤتمر، في بيان لها عقب الاجتماع ما تضمّنه البيان التأسيسي للمؤتمر الشعبي في ٢٠١٧/٢/٢٦ من تمسك بثوابت الحق الفلسطيني في كل فلسطين التاريخية والحق في تحريرها وإقامة الدولة الفلسطينية على كامل ترابها الوطني من النهر الى البحر.

وشدّدت على التمسك بحق العودة ورفض مشروعات التوطين رفضاً حازماً لا مساومة عليه، محذرة من مخاطر ما تعدّه إدارة الرئيس الأمريكي ترامب من مشروع تسوية ومؤتمر إقليمي.

موقع ديبكا: نقليص رواتب غزة كان بطلب من المبعوث الأمريكي

قال موقع "تيك ديبكا" الاستخباري الإسرائيلي أن خصم رواتب موظفي غزة كان رضوخاً للشرط الثامن الذي اشترطه المبعوث الرئيس الأمريكي غرينبلات على الرئيس عباس خلال لقاءهما بتاريخ ١٦ مارس الماضي.

وأكد أنّ "مبعوث ترامب عرض على عباس ٩ مطالب أحلاهما مر"، كان من بينها خصم رواتب موظفي غزة.

والتسع نقاط والتي تعتبر شروط عرضت على عباس هي:

أولاً: على الفلسطينيين العودة للمفاوضات مع "إسرائيل" بدون شروط مسبقة.

ثانياً: على الفلسطينيين أن يوافقوا على إشراك إسرائيل في المفاوضات ليس فقط الأمريكيين، بل دول عربية وهي مصر والسعودية ودولة الامارات العربية والأردن.

ثالثاً: لا يجب على الفلسطينيين أن يعترضوا على قرارات تمّ اتخاذها في المراحل الأولى من المفاوضات، فلن يكون هناك تجميد كامل للبناء الاستيطاني ولكن لن تُقام مستوطنات جديدة.

رابعاً: الإدارة الأمريكية لن تكون على استعداد بعد اليوم للإكتفاء ببياناتٍ عامّةٍ تصدر عن السلطة الفلسطينية بما يتعلّق بوقف أعمال المقاومة، فيجب على السلطة وقف المقاومة ضد "إسرائيل" فالإدارة الأمريكية تريد أن ترى تغييرات حقيقية أيضاً في النظام التعليمي الفلسطيني وتغيير أسماء أُطلقت على شوارع فلسطينية سُمّيت بأسماء شهداء فلسطينيين، إلى جانب وقف التحريض عبر وسائل الإعلام الفلسطينية.

خامساً: على قوات الأمن الفلسطيني أن تغيّر أسلوبها المُتبع لمحاربتها للمقاومة، فالإدارة الأمريكية لا تكفّ باعتقال فلسطينيين مشبوهين يريدون تنفيذ عمليات وبعد ذلك تطلق السلطة الفلسطينية سراحهم، بل تطالب بأن يتمّ التحقيق معهم لمعرفة من خطّط للعمليات ومن أرسلهم ومن زوّدهم بالسلاح والمواد المتفجّرة، ويجب اعتقال كل من هو متورّط وتقديمه للمحاكمة.

سادساً: على السلطة الفلسطينية وقف دفع رواتب لأسر الشهداء والأسرى القابعين في السجون "الإسرائيلية".

سابعاً: يجب على السلطة القيام بإصلاحات في الأجهزة الأمنية الفلسطينية بهدف وقف جدول دوام عناصر الأجهزة الأمنية الفلسطينية، فهم يقسمون وقتهم لفترتين ويحصلون على راتبين شهرياً.

ثامناً: على السلطة الفلسطينية أن تتوقّف عن تحويل أموال لقطاع غزة حيث يساهم الأمر بتمويل مصروفات حماس، فما نسبته ٥٢% من ميزانية السلطة الفلسطينية يتم تحويله لقطاع غزة.

تاسعاً: الإدارة الأمريكية برئاسة ترامب ستواصل دعمها لفكرة دولتين لشعبين.

يديعوت أحرونوت: الصناعات العسكرية الإسرائيلية

قالت صحيفة "يديعوت أحرونوت" أنّ شركة "البيت" العسكرية الإسرائيلية ربحت في العام ٢٠١٦ ما يُقارب ٩١٩ مليون شيكل (١٠٠ دولار = ٣,٦٥٣٣ شيكل)، وباعت في نفس العام بـ ١١,٨ مليون شيكل وتلقّت عروض بـ ٢٥ مليار شيكل، ويعمل فيها ٨٠٠٠ عامل.

ووفق الصحيفة العبريّة، فإنّ شركة "رفائيل" ربحت في نفس العام ٤٧٣ مليون شيكل وباعت بـ ٨,٣ مليون شيكل وتلقّت عروض بـ ٢١,٧ مليار شيكل، ويعمل فيها ٧٠٠٠ عامل.

وأكدت الصحيفة أنّ الصناعات الجويّة هي الأقلّ ربحاً حيث وصلت خسائرها في العام ٢٠١٦ إلى ٣٩٠ مليون شيكل.

المجتمع الإسرائيلي ممزّق من الداخل

كتبت صحيفة "يديعوت أحرونوت" تحت عنوان "ممزّقون من الداخل"، حول الصراع المستفحل والمتعمّق في داخل التركيبة الاجتماعيّة والسياسيّة الإسرائيليّة، وأضافت: "الحريديم استغلوا الدولة، والعرب؟ مخيفون".

والتحقيق الجديد الذي أجرته "يديعوت" يكشف مدى الشقّ والتمزّق في المجتمع الإسرائيلي.

وشكّلت منظّمة "من الداخل" لمعالجة هذا التمزّق الشديد والتي يقوم عليها قادة هيئة الأركان السابقين "جابي اشكنازي" و"بني جاناتس"، ووزير التعليم السابق "شاي بيرون".

ووفق الصحيفة فإنّ أكثر من نصف المجتمع الإسرائيلي الاحتلالي ينظر إلى العرب على أنّهم خطيرون ومخيفون، حيث قام بهذا التحقيق مركز "مدجام". ويعطي التقرير وقائع عن طبيعة الكراهية الشديدة ليس تجاه العرب فحسب، وإنّما فيما يتعلّق بالتركيبة الاجتماعيّة الإسرائيليّة.

الاستطلاع أفاد أنّ ٤٥% من الإسرائيليين يصفون أنفسهم بأنّهم علمانيون، و ٤٤% اشكنازيم، و ٣٤% يمنيون، ٢٤% شرقيون، ١٦% وصفوا أنفسهم بأنّهم متديّنون، ١٢% قالوا أنّهم يساريون، ٧% حريديم، ٥% مستوطنون.

الرئيس عباس: سنعقد المجلس الوطني قريباً وإذا تمّت المصالحة سنعقد دورة جديدة

قال الرئيس عباس، "سائرون لعقد المجلس الوطني الفلسطيني وفق تركيبته القديمة، لأننا لا نستطيع أن نعطل الشرعية الفلسطينية أكثر مما تعطلت، وفي الوقت نفسه سنستمر في مساعينا لتحقيق المصالحة."

وأضاف: "لا يوجد ما يبرّر عقد المجلس الوطني خارج الوطن، في الماضي كنّا نعقدّه في الخارج بسبب وجود منظمة التحرير وفصائلها هناك، فلماذا نذهب إلى الخارج و ٩٠% من أعضاء المجلس يمكن أن يكونوا موجودين في الداخل، لذلك فإننا نرى أنّه لا بدّ وأن يُعقد في الداخل."

وحول المصالحة، أعاد التأكيد أنّه لن تكون هناك دولة في غزة ولن تكون هناك دولة فلسطينية بدون غزة، وقال: "المساعي الآن عند القطريين، قدّمنا مؤخراً لهم مشروعاً من نقطتين، الأولى أن نشكّل حكومة وحدة وطنية تلتزم بالتزامات منظمة التحرير، ثم نذهب إلى الانتخابات التشريعية والرئاسية، لم تردّ حماس، وما زاد الأمور تعقيداً أنّها شكّلت ما يمكن اعتباره حكومة في غزة، أي إدارة تتولّى عمل الحكومة، ما يعني أنّها سائرة في غيها إلى النهاية، وسيكون لذلك ردود غير مسبوقّة من قبلنا."

وثيقة حماس السياسية الجديدة ...

نشرت قناة الميادين الإخبارية الوثيقة السياسيّة الجديدة لحركة حماس، والتي تؤكد على أنّ إقامة دولة فلسطينية وكاملة السيادة عاصمتها القدس ضمن حدود الـ ٦٧ هي صيغة توافقية وطنية مشتركة، وترفض الاعتراف بإسرائيل.

وتشمل الوثيقة ١١ فصلاً و ٤١ بنداً تفصيلاً، منها إقامة دولة فلسطينية وكاملة السيادة عاصمتها القدس ضمن حدود الـ ٦٧، مؤكّدة أنّ هذا الأمر لا يعني الاعتراف بالاحتلال الإسرائيلي.

وأضافت الحركة في وثيقتها السياسية "لا تنازل عن أي جزء من أرض فلسطين مهما طال الاحتلال ونرفض أي بديل عن تحريرها كلّها. القدس عاصمة فلسطين وحقّ ثابت لا تنازل عنه ولا تفريط بأي جزء منها". مؤكّدة على أنّ تحرير فلسطين واجب الشعب الفلسطيني وواجب الأمّتين العربية والإسلامية. و"مقاومة الاحتلال حق مشروع والمقاومة المسلّحة تعدّ خياراً استراتيجياً"، مشدّدة على "الحق في تطویر وسائل المقاومة. والعودة حقّ غير قابل للتصرّف من قبل أي جهة كانت، فلسطينية أو عربية أو دولية."

" كل إجراءات الاحتلال في القدس من تهويد واستيطان وتزوير للحقائق باطلة، مشيرةً إلى أنها تفرّق بين اليهودية وبين الاحتلال ومشروعه، وتابعت "صراعنا هو مع هذا المشروع وليس مع اليهود."

وأكدت أنّ حماس هي حركة تحرّر ومقاومة وطنية فلسطينية إسلامية هدفها تحرير فلسطين.

وبشأن قضية الإرهاب، جاء في الوثيقة "نؤمن بأنّ الإسلام ضدّ جميع أشكال التطرّف والتعصّب الديني والعرقي والطائفي."

الكابنت يصادق على بناء مستوطنة جديدة بالضفة لأول مرة منذ ٢٠ عاماً

صادق ما يُسمّى بالمجلس الوزاري "الإسرائيلي" المصغّر للشؤون السياسية والأمنية "الكابنيت"، وبالإجماع على إقامة مستوطنة جديدة بالضفة الغربية المحتلة بديلة عن مستوطنة "عمونا" ستُخصّص للمستوطنين الذين تمّ إخلاؤهم من البؤرة الاستيطانية التي أُقيمت على أراضي الفلسطينيين من بلدة سلواد.

وبحسب صحيفة "معاريف"، فإنّ رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، أبلغ الوزراء خلال جلسة "الكابنيت"، عن قراره القاضي بتسويق ٢٠٠٠ وحدة سكنية استيطانية من أصل ٥٧٠٠ وحدة سكنية قد أعلن عنها قبل عدّة أشهر، وهي وحدات سكنية استيطانية تمّ تأجيل تسويقها بسبب خلل تقني .

وأعلن نتنياهو في "الكابنيت" عن قراره بالاستيلاء على ٩٠٠ دونم كأراضي "دولة الاحتلال" في المناطق الاستيطانية "عدي عد" و"جفعات هرئيل" و"عيلي".

وأشاد قادة مستوطنة "عمونا" بقرار نتنياهو وتبني "الكابنيت" للتوصيات بإقامة مستوطنة بديلة لهم، وتسويق وحدات سكنية للمستوطنين وتخصيص المزيد من مسطّحات الأراضي لتوسيع المستوطنات.

وبحسب قرار "الكابنيت" ومقترح نتنياهو، فإنّ المستوطنة الجديدة والبديلة لـ"عمونا" ستقام في منطقة المستوطنات "عيمق شيلي"، وعليه يرقب قادة مستوطنة "عمونا" أن يُقدم نتنياهو إلى إخراج القرار لحيز التنفيذ بأسرع وقتٍ ممكن، بغية أن يتسنى إعادة بناء المستوطنة وتأهيل المستوطنين الذين تمّ إخلاؤهم، حسبما أفاد قادة مستوطنة "عمونا".

نتنياهو يسعى لإقامة مناطق عازلة على حدود سورية مع إسرائيل والأردن

كشفت مصادر إسرائيلية عن أنّ رئيس الحكومة العدو بنيامين نتنياهو، معنيّ بإقامة مناطق عازلة على حدود إسرائيل مع سورية، وعلى حدود سورية مع الأردن. وقالت صحيفة هآرتس الإسرائيلية أنّ نتنياهو معنيّ بأنّ كل تسوية مستقبلية لإنهاء الحرب في سورية تشتمل على إقامة مناطق عازلة في الجولان على الحدود بين سورية وإسرائيل، وكذلك على الحدود بين سورية والأردن لمنع إقامة قواعد لإيران وحزب الله في هذه المناطق.

وزعم نتنياهو في محادثاته مع جهات دولية أنّ إقامة قواعد لإيران وحزب الله على الحدود بين سورية وإسرائيل، وعلى الحدود بين سورية والأردن، من شأنه أن يزعزع الاستقرار في المنطقة، ويشكّل تهديداً أمنياً سواء على إسرائيل أم على الأردن.

وقال إنّ إقامة منطقة عازلة في الجانب السوري من الحدود تمنع إيران وحزب الله من الوصول إلى الخط الحدودي، وتضعبّ عليهم المبادرة إلى شنّ هجمات.

وقالت الصحيفة أنّ نتنياهو لم يفصّل كيف ستقام هذه المناطق العازلة في الأراضي السورية، ومن سيراقب الدخول إليها أو ما يجري في داخلها، بيد أنّه شدّد على أن تكون هذه المناطق الفاصلة في الجانب السوري من الحدود، مضيفاً أنّه غير معنيّ بتواجد إسرائيلي فيها.

يُذكر أنّ إسرائيل امتنعت في السابق عن عرض موقف مفصّل عن شكل التسوية المستقبلية مع سورية، وبالتالي فإنّ عرض إقامة منطقة عازلة في الجانب السوري من الحدود يُعتبر تطوراً جدياً في الموقف الإسرائيلي.

ولم ينفِ مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية صحّة هذه الأنباء، وقال إنّ نتنياهو طرح في محادثاته مع الرئيس الأميركي دونالد ترامب، ومع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، معارضة إسرائيل لإقامة قواعد لإيران وحزب الله في سورية، وعلى الحدود الشمالية.

إسرائيل تطالب بنشر قوات الجيش السوري قرب الجولان

ذكرت صحيفة "معاريف" أنّ "إسرائيل" مرّرت رسائل من خلال الأطراف غير السورية الضالعة في المحادثات حول مستقبل سورية، قالت فيها أنّها ستكون مستعدّة لتقليص تدخلها في سورية، أي تقليص الغارات التي تشنّها بين حينٍ وآخر في عمق الأراضي السورية بادّعاء منع نقل أسلحة متطوّرة إلى حزب الله في لبنان، مقابل تسوية أو تفاهات صامته تقضي بمنع إيران وحزب الله من الاقتراب لمسافة معيّنة من خطّ وقف إطلاق النار في الجولان المحتل.

وأضافت الصحيفة أنّ "إسرائيل" ستوافق على أن يعود الجيش السوري إلى "المنطقة الحدودية هذه بموجب اتفاق فصل القوات بين الدولتين من العام ١٩٧٤". وبحسب الصحيفة، فإنّه تسود تخوّفات لدى القيادة الإسرائيليّة السياسيّة والعسكريّة من أن التوصل إلى تسوية تُبقي الأسد في الحكم سيُجلب إيران إلى نشر قوات موالية لها في مناطق قريبة من الجولان المحتل، وأضافت أنّ هذا الموضوع بالنسبة لإسرائيل أهمّ من الغارات التي تشنّها في عمق الأراضي السورية.

كاتس يدعو لتوطين ١٠٠ ألف مستوطن بالجولان

أفيد أنّ وزير المواصلات والاستخبارات الإسرائيليّة يسرائيل كاتس، دعا إلى توطين ١٠٠ ألف إسرائيلي في مرتفعات الجولان السوري المحتل، وذلك من خلال خطة حكوميّة تحفّز على تكثيف الاستيطان وجذب المستوطنين للجولان. ونقّل عن كاتس قوله أنّ المتحوّل الجديد والمتغيّرات الميدانيّة "من شأنها أن تسهم بلجم وتقليص النفوذ العسكري والاستخباراتي الإيراني بسورية".

مفاوضات فلسطينية - إسرائيلية سرية في لندن

كشف روبرت فوكس، المراسل العسكري لصحيفة "ذي إيفينغ ستاندارد" عن محادثات سرية أجرتها شخصيات فلسطينية وإسرائيلية مرموقة، مُعتبراً أنّها بمنزلة "أمل جديد لعملية السلام في الشرق الأوسط"، حسب عنوان تقريره.

وقال في التقرير الذي نُشر الخميس ٢٠١٧/٣/٣٠، أنّ تلك المحادثات تُعدّ "من أكبر الخطوات تقدّماً في عملية السلام في الشرق الأوسط منذ سنين". وحصلت الصحيفة على أخبار تلك المباحثات من "مركز

الأبحاث البريطاني الإسرائيلي "بايكوم"، الذي شارك في استضافة الاجتماعات بالتعاون مع المعهد الملكي للشؤون الدولية، المعروف بـ"شاتام هاوس".

وشارك في اللقاء، "أكاديميون وسياسيون كبار، ومتقاعدون حديثاً، من إسرائيل والسلطة الفلسطينية، رفضوا أن تُذكر أسماءهم بينما ما زالت المحادثات مستمرة، فقد أقاموا قنوات خلفية سرية ما تزال نشطة وفاعلة"، وتُشير الصحيفة إلى أنه بالرغم من "أنها لم تُسفر عن اتفاق نهائي أو خطة للسلام، إلا أن الاجتماعات أفضت إلى عدة نتائج جديدة"، وأوضح التقرير أن جميع المشاركين "أعربوا عن التزامهم بحلّ الدولتين رغم أن واحداً من السيناريوهات الأربعة المُحتملة قد يكون "كونفدرالية" بين إسرائيل والمناطق الفلسطينية في الضفة الغربية".

وأوضح التقرير أن الاجتماعات قرّرت أنه "لا ينبغي لأي من الطرفين الاعتماد على حلفاء كبار من أجل إنجاز معظم الوساطات، وأن الإسرائيليين والفلسطينيين ينبغي أن يكونوا في موقع الصدارة فيما يتعلّق بالشروط والقضايا. وبحسب ملخص جرى تدوينه، فقد اعترفت المحادثات بالحاجة إلى التحرك السريع في ضوء فشل دبلوماسية الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما، التي قادها جون كيري، وكذلك في ضوء التهديد بمزيد من عدم الاستقرار الذي يصدر عن سورية وعن تنظيم الدولة الإسلامية".

السلام الآن: سيدفع الإسرائيليون ثمن خنوع نتنياهو لأقلية

لقي قرار حكومة نتنياهو إقامة مستعمرة جديدة في الضفة الغربية، إدانة حقوقية إسرائيلية، وجاءت انتقادات حركة "السلام الآن" الإسرائيلية أكثر حدّة من موقف البيت الأبيض الأمريكي حيال تسمين الاستيطان، فاعتبرت في بيانها أن نتنياهو أسير بيد المستوطنين ويبحث فقط عن البقاء بالحكم ويفضّل ذلك على المصلحة الإسرائيلية، وتابعت الحركة "سيدفع المواطنون في إسرائيل ثمن خنوع نتنياهو لأقلية ضئيلة ومتطرّفة بتحويلها لدولة ثنائية القومية".

كما انتقدت حركة "يش دين" الحقوقية الإسرائيلية قرار حكومة الاحتلال، وقالت في بيانها أنه مثلما كانت الحكومة مستعدة لارتكاب عدّة مخالفات لتبييض عامونه، فهي مستعدة لانتهاك القانون الدولي الآن بتشكيل مستوطنة جديدة".

نائب وزير دفاع العدو: يجب فرض السيادة على الضفة الغربية

قال الحاخام المتطرف من حزب البيت اليهودي "الي بن دهان"، الذي يشغل منصب نائب وزير الدفاع، في تصريح أدلى به للقناة السابعة المقربة من المستوطنين: "يجب على إسرائيل أن تفرض سيادتها على الضفة الغربية". وإن مسألة إلغاء تجميد البناء في المستوطنات أمرٌ تافه وصغير ويجب علينا أن نشرع فوراً في فرض سيادتنا على (يهودا والسامرة) وحين تقوم دولة إسرائيل بذلك فإن العالم سيقبل به."

وفيما يتعلّق بحركة BDS قال دهان: "لا شك أنّ السفير الإسرائيلي في الأمم المتحدة داني دنون يقوم بعمل مميّز في الأمم المتحدة في سياق صراعه ضد منظمات BDS حيث تسود أروقة المنظمة الدوليّة حالياً أجواء جديدة ومختلفة ونحن نشعر بالتغيير."

وأعرب عن قناعته أنّ السفارة الأمريكية سيجري نقلها من تل أبيب إلى القدس، وفي لحظة انتقالها ستحذو سفارات أخرى حذوها، وتنتقل إلى القدس .

يهود يتظاهرون في القدس ضد احتلال الأراضي الفلسطينية

تظاهر مئات معظمهم من اليهود الإسرائيليين في القدس، تنديداً باحتلال الأراضي الفلسطينية منذ خمسين عاماً، بحسب تقديرات الشرطة، لكن المنظمين وصحافيين في المكان قدّروا عدد المشاركين بنحو ألفين ساروا من القدس الغربية إلى باب يافا في المدينة القديمة، حيث أُقيمت منصةٌ رُفعت عليها الأعلام الإسرائيلية والفلسطينية.

وهتف الحشد بالعبريّة والعربيّة "يهود وعرب، لسنا أعداء" و"لا لحكومة ضم" و"سلام وعدالة اجتماعية"، وجرت التظاهرة بدعوة من حزب ميريتس اليساري المعارض ومن القائمة العربيّة الموحّدة التي تضمّ أحزاباً عربيّة إسرائيليّة في البرلمان.

إسرائيل ترفض الانسحاب من الأراضي الفلسطينية

قال الوكيل السابق لوزارة الخارجية الإسرائيلية في موقع المعهد الأورشليمي لشؤون الدولة، أنّ الاستطلاعات الأخيرة تشير إلى أنّ غالبية الإسرائيليين ترفض الانسحاب من الأراضي الفلسطينية، وتريد

المحافظة على حدود آمنة لـ إسرائيل بما فيها غور الأردن والمناطق القريبة من مطار بن غوريون، والإبقاء على القدس موحدّة.

وكان المعهد الذي يترأسه غولد قد أجرى استطلاعاً بين الإسرائيليين، قال فيه ٥٧% أن إسرائيل يجب أن تكون لديها مسؤوليّة أمنيّة كاملة على الدولة الفلسطينية، و٨٨% رفضوا تسليم الفلسطينيين أراضي قريبة من مطار بن غوريون.

لكن ٥٧% من الإسرائيليين قالوا أنّ السيطرة الأمنيّة الإسرائيليّة لن تمنع الفلسطينيين من حفر الأنفاق نحو إسرائيل، وقال ٥٣% أنّ إسرائيل يجب أن توافق على دولة فلسطينية كجزء من الكونفدرالية مع الأردن، بينما أكدّ ٨٤% أن العالم سيبقى يوجّه انتقادات لإسرائيل بغضّ النظر عن الاتفاق الذي ستوصل إليه مع الفلسطينيين.

الأونروا: ٦٠% من الأطفال الغزيين مصابون بـ"فقر الدم"

كشف نائب مدير برنامج الصحة بوكالة غوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا"، د. محمود شاكّر، أنّ أعداد المصابين بالأمراض المزمنة (سكر، ضغط) الذين يتلقّون خدمات صحيّة منها بلغ ٧٨ ألفاً و٧١٧ حالة، بزيادة سنويًا بنسبة ٥% بتصاعدٍ لا يتناسب مع الزيادة السكانية. وأشار إلى أنّ عدد الحالات المسجّلة لدى الأونروا في برنامج تنظيم الأسرة بلغ ٧٢ ألفاً و٢٢٥ حالة حتى نهاية العام الماضي، بينما بلغ عدد السيدات المسجّلات ضمن برنامج رعاية الحوامل ٤٣ ألفاً و٢٠٦ حالات، أمّا عدد الزيارات العلاجيّة التي تلقّتها الأونروا العام الماضي فبلغت ٣ ملايين، ٨١٠ آلاف زيارة. وعزا شاكّر ارتفاع نسبة الإصابة بالأمراض المزمنة إلى الظروف السكانيّة والاجتماعيّة والسياسيّة والنفسية التي تزيد من عوامل وخطورة الإصابة بمرض السكر والضغط، بالإضافة لنمط الحياة مع تطوّر الخدمات وقلة فرص العمل، وأن الأعمال أصبحت مكتبيّة تقلّ خلالها الحركة وبالتالي تزيد نسبة الإصابة.

جيروزالم بوست: واشنطن تخطط لمؤتمر سلام إقليمي يضم عباس ونتنياهو وقادة الخليج

أكدت صحيفة "جيروزالم بوست" الإسرائيليّة، أنّ أعضاء في إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، يبحثون إمكانيّة استضافة مؤتمر خلال الصيف القادم، يجمع قادة الخليج ورئيس السلطة الفلسطينية ورئيس حكومة إسرائيل على منصّة واحدة لأول مرة، ما يشير إلى حقيقة أنّ مؤتمر القمة العربيّة، الذي عُقد في

الأردن مؤخراً، لم يغلق الباب أمام الحلم الإسرائيلي بحلٍ إقليميٍ يحتوي الفلسطينيين أو يتجاوزهم، وإن كان قد أكد على تمسّكه بمبادرة السلام العربية وعزّز من مكانة رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس .

وقالت الصحيفة أنّه قد تمّ الكشف مؤخراً عن مؤتمر إقليمي كان يُفترض أن يُعقد العام الماضي بمشاركة قادة مصر والأردن، إضافة إلى إسرائيل والسلطة الفلسطينية، إلا أنّ نتيا هو من أفضله.

وقالت الصحيفة أنّ ترامب كان قد تحدّث بحماسةٍ عن رغبته في التوسّط للسلام في الشرق الأوسط، واهتمامه بالتقارب الإقليمي الأوسع بين الإسرائيليين والعرب، مشيرةً إلى أنّ صهر الرئيس وكبير المستشارين جاريد كوشنر، كان قد تشاور مع عدد من قادة الخليج حول أفضل السبل للمضي قدماً في عملية سلام تضم لاعبين إقليميين.

ونقلت الصحيفة عن مصدرٍ إسرائيليٍّ كبيرٍ قوله، "هذا الأمر أصبح ممكناً، لكن السؤال هو ماذا سيحدث بعد ذلك"، وأشار إلى أنّه يتعيّن على إسرائيل "الموافقة على تجميدٍ غير رسمي وغير مُعلن لبناء مستقبلي خارج الكتل الاستيطانية القائمة"، كشرطٍ مُسبقٍ للمؤتمر، حدّده المشاركون العرب.

مشروع جديد أمام ترامب بشأن فلسطين

مسؤول دبلوماسي مصري رفيع المستوى، كشف لـ "الخليج أونلاين" عن الملامح الأولى للصفقة السياسية التي عُرضت على ترامب والتي تركز على خيار "حل الدولتين".

المسؤول المصري يؤكّد أنّ اللقاء الثلاثي الذي عُقد بين عباس والسيسي والملك عبد الله، الأربعاء ٢٩ مارس/آذار ٢٠١٧، بالأردن، وضع اللمسات النهائية للصفقة السياسية، موضحاً أنّه "تمّ الاتفاق على أن يعرضها الرئيس المصري وملك الأردن على ترامب لمناقشتها، على أن يبلغ ترامب ردّه النهائي للرئيس الفلسطيني خلال لقائهما المرتقب".

الرؤساء الثلاثة قدّموا "مبادرة سياسية جديدة" تتعلّق بالمفاوضات والتمسّك بـ "حل الدولتين"، وتمثّل أبرز بنود المبادرة في رعاية أمريكية لجولة مفاوضات جديدة بين السلطة الفلسطينية وحكومة الاحتلال، ضمن سقف زمني محدّد يشهد توقّفاً كاملاً لعمليات الاستيطان، والإفراج عن الدفعة الرابعة من الأسرى القدامى كشرط فلسطيني وعربي رئيسي، بحسب المسؤول المصري.

وتنصّ المبادرة على عقد مفاوضات أوليّة بين مسؤولين رفيعي المستوى من السلطة و"إسرائيل" في العاصمتين القاهرة وعمّان، لبحث الخطوط العريضة للعملية التفاوضيّة، واستكمال ما تمّ التوقّف عنده في آخر مفاوضات نهاية أبريل/نيسان ٢٠١٤.

وفي حال نجحت المفاوضات الأوليّة، سيتمّ الاتفاق على موعد ومكان انطلاق مفاوضات جديّة على مستوى أكبر، وذلك بناءً على توصيات مؤتمر سلام دولي تشارك فيها الدول العربيّة والأجنبيّة كافة برعاية أمريكيّة.

ويُعتقد أنّ الرئيس المصري وملك الأردن يحاولان إقناع ترامب بالمبادرة الجديدة، والضغط على "إسرائيل" للقبول بها، وإعادة تحريك العمليّة السلميّة مجدداً برعاية أمريكيّة وعربيّة وضمن ضمانات محدّدة.

وعلم أنّ إدارة ترامب تسعى لعقد مؤتمر سلام دولي في شهر سبتمبر/أيلول المقبل، لطرح أفكار جادّة للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وإطلاق جولة مفاوضات جديدة، وأنّ هناك لقاءات فلسطينية-عربية-إسرائيلية-أمريكية، ستجري استعداداً لهذا المؤتمر.

مستقبل الهجرة اليهودية الى فلسطين

تفيد المعلومات الحديثة أنّ الهجرة اليهوديّة من العالم، خصوصاً فرنسا والولايات المتحدة الأميركيّة إلى فلسطين، شهدت تراجعاً حاداً في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي، مقارنةً بالعام السابق، الذي شهد هو أيضاً تراجعاً عن العام الذي قبله. وهذه المعطيات غير المفاجئة، تؤكّد أنّ لا أساس للأوهام الصهيونية التي ظهرت قبل سنوات قليلة، بأنّها ستستقدم مئات الآلاف من هاتين الدولتين بالذات، فموجات الهجرة بغالبيتها الساحقة جداً، قائمة على أساس المنفعة الاقتصاديّة، وبزوالها لن تكون، ما يؤكد زيف "الانتماء" الذي تحاول بثّه الصهيونية .

فمنذ ١١ عاماً تشهد الهجرة اليهوديّة انهياراً حاداً مقارنةً مع تسعينات القرن الماضي، وأيضاً مع السنوات الأولى للقرن الحالي، إذ بات معدل الهجرة سنوياً ينخفض، إلى أن وصل قبل ثماني سنوات وما تلاها إلى معدّل يقلّ عن ١٥ ألف مهاجر سنوياً، مقابل معدّل بعشرات الآلاف في السابق، وهذه تعد هجرة

"صفر" تقريبا، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن ١٠ آلاف شخص بمعدل سنوي، يغادرون الكيان ليقوموا بشكل دائم في الخارج، في حين أن غالبيتهم الساحقة يواصلون حمل الجنسية الإسرائيلية، إذ أن السلطات لا تطلب سحبها، كي لا يختل الميزان الديمغرافي أمام فلسطيني ٤٨، ويعيش بشكل دائم في دول العالم أكثر من ٨٥٠ ألفا من حملة الجنسية الإسرائيلية.

إلا أنه في العامين ٢٠١٤ و ٢٠١٥ قفزت أعداد المهاجرين إلى ما بين ٢٧ ألفا وحتى ٣٠ ألفا، مع ارتفاع حاد في الهجرة من فرنسا التي فيها قرابة نصف مليون يهودي، والولايات المتحدة الأمريكية التي فيها ٥،٤ مليون يهودي، فقد استثمرت الصهيونية سلسلة من العمليات التفجيرية التي شهدتها فرنسا لترهيب اليهود، بينما استغلت الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالولايات المتحدة، و"تجاح" استقدام آلاف اليهود من هاتين الدولتين، جعل الصهاينة يحملون "بطوفان" هجرة، في حين نبّه عدد من خبراء العدو، من أن هذه موجة عابرة، لن تدوم، وهذا ما تمّ فعلا.

على مرّ السنين، اعترفت سلسلة طويلة من الأبحاث في الوكالة الصهيونية، بأن حافز الهجرة الأساس هو الجانب الاقتصادي، وهذا السبب وراء استقدام أكثر من مليون مهاجر من دول الاتحاد السوفيتي السابق، خصوصا روسيا وأوكرانيا، وفي مرحلة لاحقة، بدأت تتذمّر جهات إسرائيلية رسمية وغيرها، من أنّ تلك الهجرة شكّلت أيضا عبئا اقتصاديا، بفعل ارتفاع ميزانيات المخصّصات الاجتماعية، علما أنّ هذه الهجرة في مراحلها الأولى لعبت دورا في ارتفاع معدّلات النمو الاقتصادي.

ولهذا بدأت تصدر أصوات تطالب بما يسمّى "هجرة نوعية"، بمعنى استقدام ذوي القدرات العلمية خصوصا المالية، وبالذات أثرياء كبار، مقابل تقديم إعفاءات ضريبية ضخمة على ثرواتهم واستثماراتهم، وهذا نجاح في استقدام بضع مئات مع مرور السنوات العشر الماضية، إلا أنّ إسرائيل تحولت إلى دفيئة لمتهرّبّي الضرائب اليهود من أوطانهم، ومنذ ثلاث سنوات، وجدت كبرى البنوك الإسرائيلية نفسها في ورطة تحقيقات وغرامات باهظة من السلطات الأمريكية، لكونها تسترت على حسابات أميركيين حصلوا على الجنسية الإسرائيلية لغرض الاستفادة من الإعفاءات الضريبية، بعد أن نقلوا أموالا إلى حسابات بنكية إسرائيلية.

وهذا يقود للقول أنّ ما يسمّى "الانتماء اليهودي" لفلسطين، هو بدعة، فالأبحاث الصهيونيّة ذاتها، تعترف بأنّ الهجرة على أساس أيديولوجي، تتراوح ما بين ١٠ % إلى ١٥ % في أحسن أحوالها، وكلّ الإغراءات الماليّة تتبخّر بعد الأشهر الأولى من الهجرة، ليجد المهاجر نفسه أمام واقعٍ مرّ اجتماعيّاً واقتصاديّاً، ولهذا فإنّ نسبةً عاليةً جدّاً منهم، إمّا أنّهم يعودون من حيث أتوا، أو يواصلون التنقّل بين الوطن الأم وإسرائيل.